

شایسته
مجلس شورای
اسلامی
۱۹۹۰

شرح القصر في الدرر
 از سید محمد صادق طباطبائی

بازرسی شد

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب: جامع برزخ انصاری	
مؤلف:	جلد: (۱۱۷۸) از کتب (خطی) اهدائی
تاریخ:	آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی
شماره ثبت کتاب:	۳۷۷۸۵
شماره قفسه:	۴۷۱۶



خطی اهدائی
 کتابخانه
 مجلس شورای
 اسلامی
 ۱۱۷۸

شرح القصر في الأصول

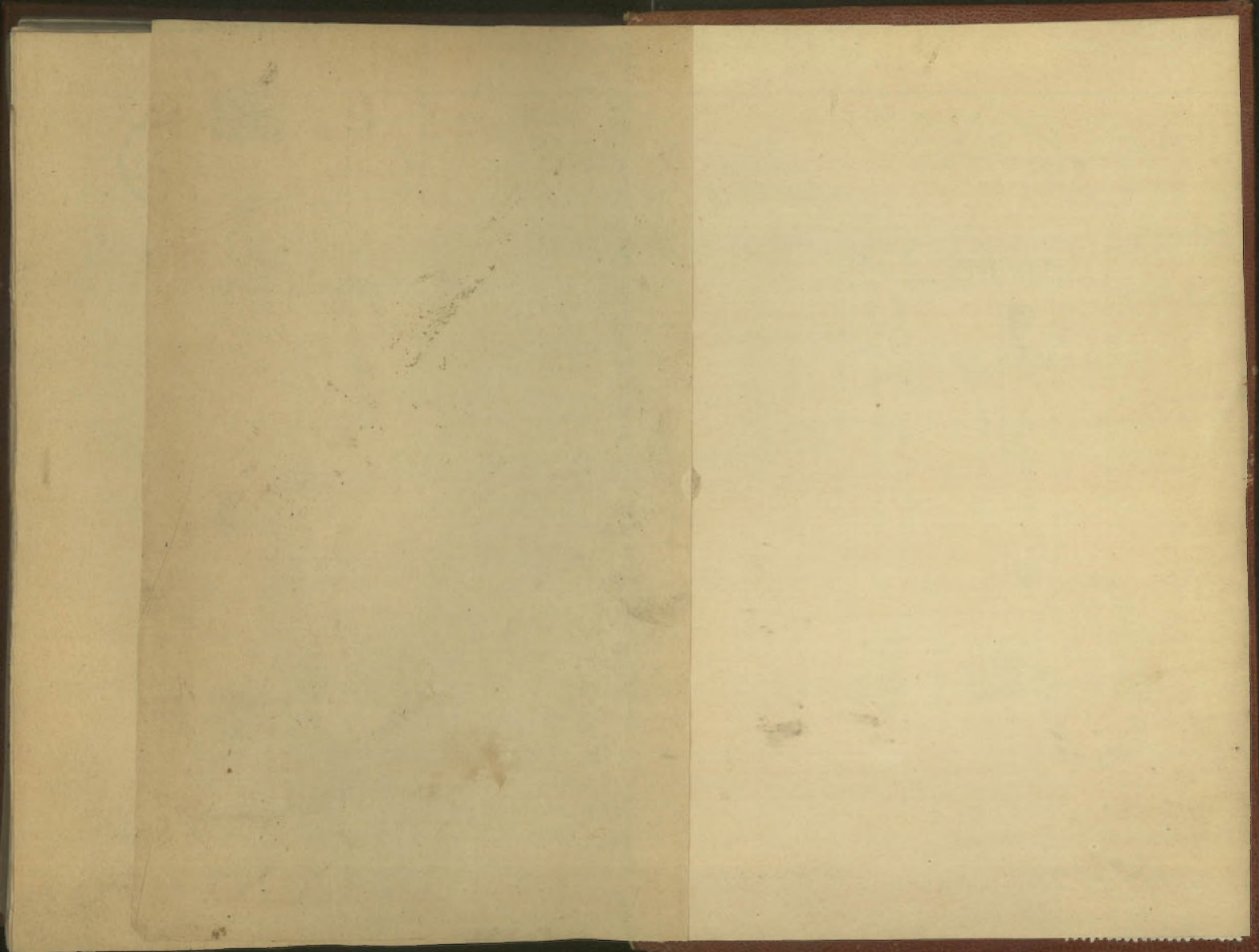
از سید محمد صادق طباطبائی

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب: جامع برزخ افضل	
مؤلف:	آقای سید محمد صادق طباطبائی، به کتابخانه مجلس شورای اسلامی
جلد:	۱۱۷۸ (۱۱)
موضوع:	(علم)
تاریخ ثبت کتاب:	۷۷۸۵
شماره ثبت کتاب:	۷۷۸۵

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
خطی اهدائی
۱۱۷۸

خطی اهدائی
کتابخانه مجلس شورای اسلامی
۱۱۷۸





VIII



ويمكن توجيه ما وقع في كلام الشاعرة الخ

تعمیر و ترمیم ستره بابا لکان لکان روه اولو اینه لر کاتب

بجلاف ما هو ظاهر من القول اللفظي وان وقع في كلامه
وثانيا ان القول اللفظي هو مدلول القول اللفظي فاذا فسروا

بعضی ارادوا منه ما هو بدول صیغه فعل و هو طلب بالمعنی المحرقة

فلا يصح الاشتقاق منه لا لطلب المعنى الاسمي اي ملول لفظة لطلب
 يكون بمعنى حديث الصحيح الاشتقاق منه فلا يصح على الوجه المذكور

ايضا مع ان الجواب الخ ميل على الاستدراك

الى ما ذكره طاب ثراه استعماله في شان سببه كما قال في القول

لا يتعذر على ان الازام الحقيقي لا يختص لعبالي الخ

لا ريب في ان الازام الحقيقي جعل في الاشياء

حيث لا يختص لعبالي وما ذكره من تحقق الازام شرعا وحقا فيما لو

المولى بانجاح قاطبة لعبه ولو لعبه وشره او واعد على طريقتيه

الوفاء بعهده مرفوع بان تحقق الازام فيما فرضه ليس من الازام لعبه

بهم

بل يستلزم الى سبب شرعي او حقيقي قضايا للزوم شرعي وحقا

على المولى في صورة الازام لعبه فهو محل للزوم لا يختص لعبا

ولذا لا يتحقق في الازام في صورة الازام لعبه كما اذا تدبره

بانجاح ما يريد لعبه وان لم يكن على وجه الازام بل كان راء

بل ما يحذر في قلب عبده من سبب شرعي وان لم يظفره بمتحقق

للزوم وان لم يتحقق طلبة فضلا عن ان يكون الزام معلوما

الامرافاده الازام الحقيقي لا يختص لعبا بل يمكن ان يختص

منع كما ذكره اولاً قوله ثم لم يعبر في العالي ان يكون عالياً ^{حقيقاً}

الانظر في غير لعب الى تحقيقه ولو من حيث ^{لعب} لعبه

كاستلحين من حكمه منسوبة الى الرعا المجازية بان ^ع على ^ع لعبه

اطلق الامر على اللعب وبرزوا ايضا ويشهد بذلك لعب

ولكن لما قسمة فيها ^ر رول ^ر رول كان ^ر رول

لانه اذا لم يظهر في الحقيقة لم يثبت ^ل لاجاز لان ^ل لاجاز

ان يكون ضعيماً كذا قيل وفيه نظر ^ل لاجاز

علم

عدم الحقيقة في الحقيقة كان بمعنى انهم ليس بحقيقة لا يستند ^ع ع

فيما لم يكن لك الاسكان ان يستند ان ^ل لاجاز

يدل على ان اللفظ حقيقة في الحقيقة لم يثبت ^ل لاجاز

فيه ولو من حيث كلف عن تعامله في ^ل لاجاز

الاستعمال الحقيقة واثبت انهم لم يثبتوا ^ل لاجاز

من ابي ربه الام الى المعان المذكورة بل انما ^ل لاجاز

المصطلح عن غير علماء الاصول ^ل لاجاز

اول

اول

اول

اول

اول

الى ذلك كما ظهري ضم لفظه فان التقسيم في هذا التقسيم

مطلق الامر لا يصدق مع انه لو كان محصورا لصح التقسيم

لفظا لانه لم يسم ان لفظا لا يقسم الى المعنى في بل

مدلولها من حيث كونها امر مطلقا ولو كان دعا الى

مع ان مقصود المورد يتم على هذا التقدير ايضا لانه لصحة

منع دلالة التقسيم على كون اللفظ حقيقة في التقسيم

الامر الى معان ليس حقيقة فيها قطعا خلافاً لادوات

ح بين ارادة مادة الامر في التقسيم او صيغة المجازية كل

منها في المعان المذكورة قطعاً مع وقوع التقسيم اليها

وقد سبق من النج قد مر في مستلها

الاجال التفصيل في دوران الامر بين الحقيقة والمجاز

والاشارة الى المعنى بين عدم ثبوت استعمال اللفظ

في الحقيقة وثبوت دليل اشارة الى المعنى على الاول

دليل في حقيقة في مقامه منصوص دليل المذكور

فيما لم يثبت الاستعمال في الشخصية او ثبت غلبة

في القدر المشترك وفي غير ما بين الصورتين من صورة

المشتركة في الشخصية دون القدر المشترك او غلبة في

الاولى او الثانية وفيه لا يصل لهذا الدال بل الدال

مغس كما في الاوسيان من الصور المذكورة او يثبت

اصلا كما في الأخيرة منها وفيه نظر

النظر على ذكره هو ان الدال في التباين ان يكون

وفي

وضعا وقد عارض الدال المذكور شي ولا يثبت

ان ندانها في ما يشد اليه الدال ^{المطلق} _{در اطلب}

من الصيغة المجردة عن العرائن لانه لو تم هذا لكان

بناء على الوجوب الاطلاقا لان كماله لا يغيره

من ذلك التباين كما في به دلاله كالحج الى

بالدال بل لاورد له لان مجرته هذا الدال

مطلقا فمع الضراب عن ذلك عارض الدال

أي الأصل في الاستعمال والاصل في البناء

وفيه لا يخفى الخ لا يخفى أن معنى كلام

المورد حسب ما يتبعه ان خصوصية الجواب

والاستحباب باليمن من الركرك وعدمه بحيث كان

استعمل لمعالم يستعمل الا في الطلب مع احدى

الخصوتين المذكورتين ولا يصور الاستعمال في الطلب

الا عند الفصل الى الفصلين من خصوصية معلوم

في العدد

مع اخذتها لئلا يكون ايرادها يمكن الاستعمال

الا في الصدر شكر في قوله ان صيغة الاستحباب

احد استعمالها في خصوص الجواب والاستحباب

لم يستعمل في المنع من الركرك لانها غير مؤدية في

بل بما سيطر ان الوجوب في الطلب

ان لم يستعمل المنع من الركرك عن التفضل والاستحباب

في رتبة الطلب لم يمنع الى هذه التفسير

عدم المنع منه أو تجزئته عند الشهات قد يكون مستعلا
 وجبا من دون الشهادة إلى المركب فضلا عن المنع منه
 على مخالفة الذم لعقاب كما في غلب أو الموال
 بالنسبة إلى عدمه فلم يستعمل في القدر المشترك مع
 إقصاءه بدليل على أن المنع من المركب خير أو خور
 مفهوم الوجوب لأنه لو لا ذلك لما أمكن تحقق الكو
 نية المذكورة وهذا لا يكون غير طيب
المنع

للفعل الخ أي المنع من المركب غير الوجوب
 بل الوجوب خبر من المنع من المركب لأنه بعد طلب المركب
 المركب أنت كمنه تفضل وجوب ال طلب الفعل كـ
 لأن يفتى في المنع يرجع إلى إثبات أي لعدمه صحت إثبات
 بخلاف إثبات فاته لا لعدمه من ذلك وإن استدل
 ولا يخفى أن لعبارة لا يخرج من بوتضا فإلى أنه
 ليس شيء من المركب خبر لا جزا بل إنما يستحق

مصدقا متغيرا من غيرهما والمفهومين متلازمان في ترتيب

الاشارة ولا ترتب بينهما الا في مقام الفهم والاشارة

بغير الاول حسب الاشغال الى الشا في دون العاكس

لان المقصود في كل حكم اشياء او انفعي وانفعي في

انفعي ليس مقصودا بنفسه في شيء من الاحكام

مع انه قد ورد في بعض حجب ربا الماثورة المح

مقصودا والاستدلال بما ورد في حجب من

لن

لنعلق امر واحد بالغير سدة بعضها وجهه

سندية على تحقق استعمال في القدر المشترك

مع انفاك الطلب عن التقييد بخصوية والافهم في

ملك حسب ربا يجوز استعمال لفظ في المعنيين

ربا بحسب استعمال النفي مستلزم لارادة الفردانية

الحقيقة باحدى الخصوتين او بها كما في الامر بالوراء

في بعض اخبار في حق بعض مثل ولكن هذا لا يلزم

ارادة الشخصيه نفس لفظه و استعماله في امكنه
 الشخصين او فيهما بل لا يجوز ان لا يعرف
 و اعلم الخ من هذا التحقيق بين الفرق
 بين القول بالوضع المشترك او الشخصيه في
 الاسم من ايصاء و نحو ما بين القول بالوضع له
 او الشخصيه في الحروف و نحو ما بين الاسماء و نحو
 كاليات فان لم اكن في الاول بالوضع

نوع

لمعنى كل بشره شخصيه بشرط ما كان في اذهان المراد منها
 موضوعه القدر المشترك او الشخصيه هو انها موضوعه للطلاق
 لا بشرط شخصيه او بشرط شخصيه الوجوب و المراد في هذه
 هو الوضع شخصيات بمعنى تعلق من حيث كونها كالك
 سبعة الاخران و لا يصح فصل على الوجوب من حيث
 هي داخله في الحروف و وضعها على حروف فهي
 بمعنى ان تعي بطريقها و الغير صاحب ركن الاول و الثاني

لا

صايرته بالموضوع فيها لم يخرجنا من الطب المسمى

الحنون من حيث كونها غرائب بمعنى المذكور والمراد

بعضها للقدرة على المعنى الاول وخصوصية المعنى في

وان ارادوا ان حقيقة فيهم المكية وادوارها المستقلة

لم يكن موجبا لتحقيق وان ساعدت على كتمانهم على الوجه

الاول من الوجهين حيث قالوا بان حقيقة فعل الموجب

الاسم في الطب فان ساعدت على كتمانهم على الوجه

الاول

ارادة المصنف المكية كما ان الظاهر من كلمات القدر

في المحرف من ان من شبهه ووالا لا شوا ولا على الاستعداد

في ذلك ارادة بوجهها المسمى المكية ولذا لم يسم

ذلك فعل كما نتم على ما هو في الموضع تحقيق شرا على

خلاف الظاهر فيها ولعلنا على ما ذكرنا افاده حجة فيهم

على الوجهين من شرا لهما كما افاده قوله ولما على الاول

اقول هذا على ما يشهد به بعض ارباب المحققين ان

العض القوي غير الضعيف ولا الفضل راجع الى نفسه
وان باختيارين باجماع مشترك واما على ما ذهب اليه بعض
الاساطين من ان التخييل في ما يات من غير مطلقا
فان التخييل جوفان الزينة شعبة وليس الاله وجود
بعضي فقل اشكاف الوجوب واجب بانه وجودا
بالاستعداد المبرور الى شدة واما الضعيف مع انها محتملة
لكل فلا بد من استيلاء الفضل غير محتمل ليس هو

الافضل من الركاى كرامة منجوية وندم الى الرضا
او يجوز ان لا يشارك في تصورهما عن تصور الوجوب واجب
وان لا يرد اجمالا فمردان لا يرد سدا فغيرنا ركا ان
انها انما هي ان اجمالا لا يستلزم انما ان
فضل فضلا قوله لا كان مجازا اقول اني لم يكن المنع
المنع عبارة عن فضل الايجاب اني كذا يطلب بل
يكون عبارة عن كرامة منجوية اذ كان ذلك من من

الطلب بل قنا بما زل العرف لقوى من الضعيف ما خارج
 عن ذلك العرف كان مجازا في الوجوب قوله و العلم ^{لضيا}
 الخ اقول المراد من هذا البيان تحقيق ان المراد من
 وضع صيغة فعل شخصيات الطلب ^{لضيا} وليس الا
 الشخصية من حيث كون الموضوع فيها هو المقتضى
 بل ثبت له لا الشخصية من كل جهة من حيث
 الوجود ^{لضيا} ليعبر به ان الطلب ^{لضيا} و لا يربط ^{لضيا}

البرمقودة على الاستعداد لا على وجه الكثرة ^{لضيا} كما في
 اكثر من معنى ^{لضيا} و كان بعضها وجها بعضها مذهبا ^{لضيا}
 في العين و يظهر من كلامه حيث افاد ان المراد ^{لضيا}
 التقييد بـ ^{لضيا} لا بالمراد الحقيقة من ان الوضع فيها
 لا في تجريبات ^{لضيا} منها فانه لا يتحققه ليس ^{لضيا} لان ^{لضيا}
 وضع الحروف ^{لضيا} و هي مخصوصة للتعبير ^{لضيا} المحفوظة على ^{لضيا}
 و تبعية كما حقيقة ^{لضيا} و المبرية ^{لضيا} ليقيد بالوجود ^{لضيا} ان كان

و منی خبری حقیقی لایحقیق غیره فاصح ما افاده الا انزل
 علی تحقیق این ان خصوصیه بمعنیه و لطلب من الحقیقه
 المربوده بکسب سلم اعتبارا بامطاعا کما فی الامام شخصیه فانه
 مضمونه لاشخاص غیره خبری حقیقی و مع انکه مطاعه من حیث
 اعتباری الرضاع لفظ عام و علی حسب اعتبار شخصیه جماع
 و الاغراض و کذا فان اعتبار خصوصیه الفردیه و وضعها لای
 اعتبار خصوصیه من اکتبات المذکوره و نحو ما کما لا یخفى

قول داشت قول مع مخاطب کسب اقول لای قول مع
 تسجدا ما افاده کما فی بعض اوافیه لبقه در کتب
 عن جهتی انک لطلب قوله کما تنساع الکبریه و انزل
 ای مع وجود بعضی لشیء مستبعد که من در حق المانع علیه
 الکبر لایح من اشمال امره تعال قوله قل اقول و به
 میزان کذا السر انما یمیز ان کان اللوحه کذا لایح من بعضه
 لایح من کون شیء له قوله و کذا کما نری انما بر علی بیان

عليه السلام اقول هذا ايراد على ان
استدل بصحة الامر من وجوب مقتضى
عدم فرض الامر بان مقتضى ما اذا لم يتحقق مقتضى العذاب
بل كان محققا فحينئذ قطعناه اما ان قيل فلو لم يكن
الايراد لان مقتضاه ان مخالفة الامر مقتضية ضمان العذاب
والعقوبة لا يجزئ احتمال اصابتهما فيجب عليهم اخذ عن النبي
حتى لا يفتنهم في العذاب وتبين ان المضارحة

الاول

ما يراه احتمال التكليف كما مضى لا يقتضي الاخرية او لا بل
حيث احتمال بعضها بما فيها بعض المضارحة لا يقتضي
لا احتمال المصلحة والتلف احتمال عدم مقتضى العذاب
وحيث الاول اما في محل الضابط او محل البراءة او في
الاحتمال راجع اليه وادرجه ولا يخفى انه على الاول
الاولى في الاولين من حيث الامر لا يجزئ وجوب
الوجوب ورفع الحيف عقلا وشرعا على الاثر من حيث

لا يمكن الامر بحسنه لان حالات الموقنة غير معتد
 العقل ولا ينبغي بها على خير من الاول لا يمكن ان العقل
 بالبراهن العقل لا يمكن ان العقل لا يمكن ان العقل
 لعدم احتمال اصابتهما حسن حسا من مثل المعام كما وان
 العقل لا يمكن ان يكون العقل لا يمكن ان العقل لا يمكن ان العقل
 حتى يكون من باب حسن المعام كما وان العقل لا يمكن ان العقل
 وجوب العقل مع عدم احتمال حرته او احتمال حرته
 مع احتمال

مع احتمال الوجوب موجب العقل او العقل
 والامر بالبراهن وجوب مقتضى الحس وان كان احتمال
 العقل في حسن وجوب او عدمه لعدم احتمال العقل
 لا عذر بالبراهن لا يمكن ان العقل لا يمكن ان العقل
 عند العقل فلا يكون مقتضى العقل لا يمكن ان العقل لا يمكن ان العقل
 لان حسن في مقام البراهن العقل او العقل لا يمكن ان العقل
 في الدين ومجارية عن الحس لا يمكن ان العقل لا يمكن ان العقل

لا يمكن ان يكون هذا العقل لا يمكن ان العقل لا يمكن ان العقل
 حصول العقل في حسن الاول او العقل لا يمكن ان العقل
 ذلك لا يمكن ان العقل لا يمكن ان العقل لا يمكن ان العقل
 ان العقل لا يمكن ان العقل لا يمكن ان العقل لا يمكن ان العقل
 ولا يمكن ان العقل لا يمكن ان العقل لا يمكن ان العقل لا يمكن ان العقل
 من قول العقل لا يمكن ان العقل لا يمكن ان العقل لا يمكن ان العقل
 ان العقل لا يمكن ان العقل لا يمكن ان العقل لا يمكن ان العقل

لا يمكن ان يكون هذا العقل لا يمكن ان العقل لا يمكن ان العقل
 ان العقل لا يمكن ان العقل لا يمكن ان العقل لا يمكن ان العقل
 الوجوب لا يمكن ان العقل لا يمكن ان العقل لا يمكن ان العقل
 ترك ما يمكن ان العقل لا يمكن ان العقل لا يمكن ان العقل لا يمكن ان العقل
 بل من حيث احتمال ان العقل لا يمكن ان العقل لا يمكن ان العقل لا يمكن ان العقل
 او العقل لا يمكن ان العقل لا يمكن ان العقل لا يمكن ان العقل لا يمكن ان العقل
 الواقعية لا يمكن ان العقل لا يمكن ان العقل لا يمكن ان العقل لا يمكن ان العقل

الموتة في الابدان لك كما انما نظر الابدان حتى يملكها
كلها بعد الموتية نظر النفس وكذا الى ان
يقدمها على الكتاب بحسب المسمين والوضع بحسب
ولا يجب قوله بل الصواب ان يوضح القول عدم فائدة
الغيب لان السقط قد اعم منه ومن الوجوب
فانفسه ايضا فذلك على تقدير كونه في ذلك
فانما عليه موقوف على ثبوت كون صفة السقط

على ما

فلا يمكن اثباته بها قوله فاحتمالات عشرة اقول لان
الحاصل من احتمال ردادة الفرد والخبر من كل من
الموصوفه واحتمالات اربعة فاذ ضربت في احتمال ردادة
المشيئة والقدرة والاسقاطه حصلت ثمانية فاذ
الى احتمالها في الوضعية حصلت عشرة قوله وان كان صدر
الرواية الخ اقول صدر الرواية على ما نفهم من الرواية
لا يناسب الا لو توسع مع ردادة القدرة من الاسقاطه

لا يشيطة في الفرد بعد ذلك قوله الاستدلال انما يتم
السخ اقول لا تتم الرواية لولا انما على تقدير كونه على كونه
وارادته المشيئة من الاسقاطه فذلك هو احتمال الاول
احتمال الخبر ردادة الفرد والخبر من الموصوفه او الموصوفين
ارادته المشيئة من الاسقاطه فذلك هو احتمال
الخبر قوله من خبره اقول لا يخرج المسمى من احتمال
على غير ما من احتمال الاول من الاول المشيئة

والله

من الخبر والخبر من الاول لعدم منافات هذه الاحتمالات
لارادة الوجوب لان الرد الى القدرة يحيط مع الوجوب
كلاهما كالتجارب والاشيئة في الفرد هي الصفة ويكون
بين فردى الوجوب واخراده ولا يقي ان الرد اليها
الخبر يقتضي الاستجاب ايضا لكان ان يكون شيئا
فيه التحديد في المحل في المحل في الفرد كصفت الصفة
او خبرتها لان لقول هذا الخبر بين فردى الوجوب

والذي يقتضي استحباب الرد إلى الشبهة في نفس الخبر
 لا في فرد قوله لم يكن على مقابلة الشبهة أقول لا
 لما ذكره الحسن في بعض العقول كقول الجواب ^{للعقلين} المحترمين
 ويمكن أن لا يكون بناء على ذلك ويكون تخصيصه ^{بأن} المذكور
 أمثل قوله في التحقيق أن الخبر لا يوجب القول لا يثبت
 الحق يقتضي ظهوره في الموضوع له من حقائق اللفظ ^{حاشي}
 أفادتها لمعنى في إرادة المعنى الحقيقي معناه يقتضي

مرد

صرف اللفظ عنه فحينئذ كما فاه به في اللفظ معناه
 في المعنى الأول الضيف وتلك فاه ويرد ^{المعنيين} في
 من الجمل ^{من} ويؤيد عليه صرف اللفظ عن معناه
 والحق هو أن إذا لم يبلغ الشبهة في البرهان ^{بمعين} في
 حمله على أي الجاهل في الحقيقة المرجحة ^{ال} بل
 المرشدة إليه توجب التردد ولو ثبت في الجمل ^{المعنى} أن
 إلى أنه ثمة معين حمله على أي الجاهل فيمكن

الرجح بين القولين ^{بأن} في القولين حقيقة
 المرجحة كما نسب إلى الحقيقة والمجاز الرجح كما عرفت
 فينبذه إلى يوقف ويوقف كما نسب إلى الشبهة
 القول الأول على إرادة المرتبة الأولى من مراتب ^{الشبهة}
 حيث في إرادة الشبهة والثالث على إرادة ^{الوسطى}
 منها فلا يكون خلاف بينهما يمكن أن يكون ^{المرتب}
 في قول بعضنا غير حصر من الجاهل في الرجح

مرد

المرتب بين إكمال الحقيقة وترتيبها لا يوجب الجمل على خبر
 ويظهر أن وهو في الشبهة في المعنى الجاهل مع ^{المرتب}
 على إرادة معناه في اللفظ لا يقتضي إلا بدت ^{المرتب} إكمال
 الحقيقة وأن يقتضت ظهوره في تبارك من لغت ^{المرتب}
 الوضع بعبارة في المعنى الجاهل عن الجاهل ^{المرتب}
 على إرادة إكمال كماله في الحقيقة من ^{المرتب}
 على إكمال الجمل على المعنى الحقيقي بعد أن ^{المرتب}

اولا ^{سطقت} الطائر من اللفظ لم يطرأ له الحجب من زاده الحقيقة
او توقف في الحمل المنسوب اليه من بسببها على
الحمل المعنى الحقيقي بعد ان كان باب الظهور ^{اللفظ} الى الطائر
لم يطرأ له الحجب من زاده الحقيقة والوقف في الحمل
اليه من بسببها على الحمل المذكور من باب الظهور
الكلية الثانية ضعيفة كقولنا فمحل قوله فافصح ان محروكا
البحر اقول مراده ان اعتبر في الحقيقة كونهما كالحسد
او مراد

البحر يعرف بلفظ يتقارن باللفظ ما في زاده الحقيقة
قوله والحقيق ان الامر انما الحقيقي الخ اقول احسنه في
ان الامر انما يستحق بسبب هي او الحقيقة ادعى وان محروكا
من دون ان يكون من كالمطلب وادارة او مراد في الحقيقة
الفعل نفسه وحده المصنف سنا والا وادارة الاول لان
عنده عبارة عن ادارة انما هي ثمة ما الامر بحسب ما يرد
الى الما لم يحسب اذ في هو توجه لادارة طلب الى الحلف

ادارة وقوع امر او مطلق بسبب امر من مدلول الامر
عند التعلق باللفظ والفرق بين الاثنين ان الاول
لا لادارة في الواقع قوله جواز الحكم اصدىها عن الامر
وذلك من مصالحها الخ اقول لا ريب في جواز حلف في
من الاول حيث حلف عنه لم يخل في الامر من دلالة
والترجيح ان الحلف في مثل لان الطلب في الامر الى الحلف
لم يعلق الا بالاحكام من حيث يتحقق حلف الادارة

منه عن لادارة الوقوع من غير ان يكون على تقدير الحلف الادارة
في الحلف المطلب لطلب الى الحلف فيصير حقيقين وقبي
حقيقي يراى وقوع الفعل من الحلف بسبب الواقع والحقيقة
المصلحة لثمة على الفعل ليقا حلف يراى وقوع الفعل
من الحلف جعله حقيقة من حيث المصلحة لثمة على
الحلف في الاول معناه والامر الحقيقي لثمة في معناه والامر
والتحليل ان يكون من الامر من بسبب ان الادارة

الكتب في صورته لا لأنها الفاظ مجردة عن الإرادة من شأنها كون
 الاحتمال فيها العنصرين في غاية الاشكال فانه لا يثبت ان
 المستبعد من الامر هو العنصرين الاول والاولى ^{الطلب} المستبعد ان
 يكون ضيقا للواقع كغيره كان لم يختلف الارادة عن
 فان الطلب في كل اعتبارين الارادة في هذا ^{الطلب} ^{الطلب}
 وتختلفا بتباين اعتبارهما لا يدل على اختيار بينهما
 معروفا وليس هذا كالتحالف الارادة بينهما عند اعتبار

او

أعزوه للجب ان في العلم في اثبات الملازمة في قول
 هذا محقق في التفسير لا في العلم في نفي الملازمة حيث انهم ^{يكون}
 بعضي وقولنا ثبات في ايها هما العلم لا ان يريد ^{لنفس}
 في محصل سلة الملازمة في نفي العلم وتختلف بعيدا ^{عن}
 ونصح اقول ان الاشعار لما لم يؤول الى غاية الطلب ^{الطلب}
 لئلا يكون مدلول النفس الارادة بل جعلوا مدلولها ^{الطلب}
 قد سجا معها وقد عفا رتبا وجبرده لطلب وان كان ^{الطلب}

غير الارادة لئلا يكون امر محققا في اختيار ان ^{الطلب}
 فيه فلا يكون هو المقتضى المضمون في الارادة ^{الطلب}
 لمعبرة وان قال المستدرك في تفسيره من ^{الطلب}
 عن بعض من وجوه محجب لان هذا المضمون ^{الطلب}
 بدلول الاقطاع لمنه من نفي العلم من محمول غير صحيح
 قوله ثم علم ان الفرق بين الجواب والاسئلة ^{الطلب}
 اعتباري النسخ اقول ليس المراد انما متغيران ^{الطلب}

كاله

كالجواب ودل المراد ان اعتبارا في اختيار ^{الطلب}
 احد مدركها حيث انما رعاها بدليل الاول ^{الطلب}
 لان الاول من قوله فضل ليش في من يتوزع ^{الطلب}
 متباينة ليش ان يوصفها متغيران ^{الطلب}
 اوصافين ليش انما في عدم الاول ^{الطلب}
 من ثبات الاعتقاد في السببية ^{الطلب}
 رتبا في ثباتها في ثباتها ^{الطلب}

منه بعض المحققين فانه غير ان يحتاج الى رد في
 افاده ان الوجود مع ما يربطه من كثرته انما هي حقيقة واحدة
 وانما الاختلاف بحسب نسبة الضعف والتقدم والاعراض
 والحقبة والشيء والضعف عند تعارضها في اعتبارها
 كما سبق للضعف الاول فانه قد مضى في الدوام
 تغير الدوام لان الدلالة نسبة من الدلائل والاولى هي
 على الدلائل لتوقف النسبة على تسنين وتحقيق الدلائل
 ادركه

وهو موقوف على الدلائل في الدلائل في الضعف
 استنادا وانما من منع توقف الدلائل على ما يستلزمه
 الضعف وقوفه في الخارج بدونهما ولا يخفى في الظهور ان استدلاله
 ليس الا في حيث توقفه عليها لا في حيث كونها مستوفى
 شرطا في تحقيقها وحصل ما حققه في دفعه بان الدلائل توقف
 على نفس وجود الدلائل وبسبب طلبها والزم تعللها بالحق
 على ما بهما وهو توقف على الدلائل بل ضمنية توقف على علم

بما عكس قول ان كان ايراد الدلائل محضاً بقاء الدلائل
 والنواهي فهذا لا يوجب ما مضى لدفعه وان كان واردا على
 مطلق الدلائل حتى الدال على حكم او معنى ونحوه في التسنين
 حيث ان شايه ضمنية كما هو في توقف الدلائل على
 الدلائل وهو من نفس الدلائل وتوقفه على الدلائل فلا بد
 من دفعه بما يعلم بان الدلائل هي المعنى في اللفظ
 والتشبه بالشيء موقوف على تصور الدلائل ولا عكس لتعيين

بوقوعه في نفسه كما يتبين بكونه من الحكم موقوف عليها لانها
 حقيقة واحدة ولا عكس قوله وجب في قول هذا الوجه وجب في
 حقيقة الدلائل لا في حقيقة ما ذكره من اخذ الظرف في طلب
 في مفهوم الامر لا في الواقع بان ان مدلول الامر المعنى
 انشاء الحكم من اراءه او الفصل او الامام فحينئذ وقع
 الطلب من قوله لانه نسبة عليه المكان المسمى به
 سبقه وارادة وقوع الفعل في اعتبارها فانه ضعيف ايضا

لأن استبعاد الزمان لا يستلزم استبعاد الزمان
 معلولين على علم عدم بقوله لا راد في وقوع الفعل
 كما في لا راد في استبعاد لا يقع عدم راد في وقوع الفعل
 فاما مطلقا فيغير لا يعلينا لم يكن بنا كطلب الزمان
 جعل طلب الزمان في غير زمانه لا راد في لا راد في الاستبعاد
 يعبر عن المعنى في اللفظ الموضوع للوجه محاذ الاستبعاد
 في تصور كاطلاق الفرض على التحوشن منه وكونه لا

فيما يعم ندفع نسبة العجز صحة قول المستحق بآتي ما رزق
 بل تحته قول فان دل الميل الخ قول البرية المستحق
 كما للعلم والاعتقال والحق استمسا مطلقا وقدرتهم
 دور في العلم هم دوران في القربة في وقت الرجاء فاد
 وقت الرجاء عليها الزمان الدور في وضع الدعوى
 القربة في الرجاء لا يطلب الرجاء في الرجاء
 فذلكم الدور وقدرتهم عدم الفرق بين الرجاء في

في ذلك لا يمكن قلت ان الوجهين في مقتضى
 وجهي مطلقا يرد على البعض بالعبارة الوجه المسمى بالعضد
 له وجه حيث ان الحسن والجمال فيهما مقتضيان في شئ
 منهما ولا مجال لخال بينهما اذا امكن فيه الامران فثبت ان
 المطلق في موقوف على دليل يدل على الحسن مطلقا كما يجب
 وان قلت ان مكان الاول في الوجهين هو العمل على
 الامر في اول ذلك المستحب كما في وجهي كما يجب

الذكر

ولا يخفى منقطع فان الوجهين في مقتضى وجهي
 على وجهي في مقتضى وجهي في مقتضى وجهي
 على وجهي بل كفي في وجهي في مقتضى وجهي
 المرتب على ترك وجهي في مقتضى وجهي
 فان وجهي في مقتضى وجهي في مقتضى وجهي
 الاستمال في وجهي في مقتضى وجهي في مقتضى وجهي
 المنقصة في وجهي في مقتضى وجهي في مقتضى وجهي

رجا من حيث يخص به الحقيقة التي في كثره اذا لم يكن

المنسوب من حيث الالتماس في كثره حجاب في الاول

فول كما قيل في السج اول باب جوب الالتماس

وحيث عليه خصوص ما ورد في جوب الالتماس

كما في صفة الالتماس من غيرية القربة في كثره حجاب

والامر بها كثره حجاب في كثره حجاب في كثره حجاب

تعالى قوله وجوب السج اول ما ذكره من باب الالتماس

والامر

المنصور انه لا يستلزم ان يكون واجبة في كثره حجاب

بل يمكن ان يحصل في نفسه دون كثره حجاب في كثره حجاب

اي ما يان الحاصل مثالا لا من غيرية القربة في كثره حجاب

ومنه الوجوه كثره حجاب اول ما ذكره من باب الالتماس

في كثره حجاب في كثره حجاب في كثره حجاب

كما في كثره حجاب في كثره حجاب في كثره حجاب

والامر بها كثره حجاب في كثره حجاب في كثره حجاب

ان تكون عبادة ولا تدل على محمول الفروع من ذلك
 الا على ضيقه وانه معتبر في مفهومه شرط الا شرط كما ان شرط
 قوله ان شرطين باقيا في قول الحق سبحانه في حقيقته
 صوابه ولا بد من شرطين في مفهومه فشرط اوله ان لا يكون
 الله تعالى عليه عيبا في ما هو عليه في المقصود ان
 لعباده الذي هو عبادة منصوص في قوله لا يرد
 لعباده غير ذلك كما ان شرطه ان لا يستغنى عن هذه الدلالة
 الله

الامر بالعبادة في العبادة وترك الاشياء كما ان شرطها
 من الايات الآمرة والهيبة والالتزام بالعبادة
 كقولنا فمن كان يريد العاقرة فليعمل ممكلا ولا يحسب
 ربه احد فلا يدل على ان كل مطلوب يقع عليه
 على وجهه بارتق خاصته حتى لم يطلب اذ لا بد
 ان يثبت بغيره في كل واحد من الدلالة
 على ان كل مطلوب في الدلالة بغيره بذلك حتى

حتى يتم بها استدلال على ما قد تم الدلالة
 ان لا يكون كالمقتصر بل يكون محضين حاله
 المراد ان امره بالعبادة كالمقتصر لا يدل
 المحض ان يثبت كقولنا لا يرد الله تعالى
 تخلف الكفاية في بعض ما لا يكون محض
 من غير عيب دون المطلوب بغيره في حال
 المحض عن ان يكون عبادة في حال ان لا يكون
 في

بشيء المحض من ان لا يكون مقتصر الاول يكون شرط
 للتكليف في شرط التكليف بوجه كما هو في الآية
 على الوجه الاول يدل على مقتصر عبادة المطلوب في
 تعالى وعلى الوجهين الآخرين يدل على مقتصر مقتصر
 بها في المحض من ان لا يكون مقتصر الاول يكون
 ايضا كما ان في قوله جل الدين الحق اقول في ذلك
 لما قرره الاستدلال بالاية من جعل الدين عبادة

عن مجموع بعث يدو الحال و قد بين ان هذا المستند في
 تفسير الدين بانها يدان انه واجب حصوله
 و تصحيحها قوله و هو محققه في غير نسخ اقول قبل ان
 الدين صائر شارعا سما لظهوره المنصور الى الشرح و مجموع
 اصول العشر مع مجموع كما افاد قوله و اما قوله
 لا امر في اقول حتما كان الاطلاق وان اودع بعقل
 مطلقا يبرز رقة الامر في جعل محققا الى الشرح
 و هو

ولا يخفى ان هذا وضع لا محسوس ان مجموع بعث
 في فصل قبل عمل بعث قبل و اما في غير ما
 مما ذكره قوله و هو محققه في غير نسخ اقول قبل ان
 اقول في محققه في غير نسخ اقول قبل ان
 الدليل من حيث انتهى المحققين ما ذكره من ظهوره
 في انتهى المحققين في شمول انتهى انتهى و هو محقق
 ولكن محققان كما افاد و نعم الحاشية بعث لا سيما

سما لظهوره المنصور الى الشرح

الاشارة انه محققه و ان كان ظاهره في
 عند الإطلاق فاذا لم يحصل بعدكم كما انتهى بعث لا سيما
 على قول اكثر اذ امر بعث بحكم محققه في غير نسخ
 ان ترك مقتضى حصول حجب و هذا اتم اذ قلنا
 بعثكم استدلالا حجب الى بعثكم مدعى عند اذ قلنا
 على بعض الوجوه و ان كان الاصل على وجه آخر
 الا لم يحصل كما شاع عن سقوط الجواب عما لا يتم
 ترك

الا بركه الا لا كمالا بركه بعثكم في غير نسخ اقول
 على تركه و ذلك كما ان العبدان محققين في غير نسخ
 ولكن على سبيل من طلب اذ قلنا و هو محقق
 له ليس في من جهة الامر و بعض المصنف و هو في
 محققين بعثكم و ما في معناه اذ قلنا و هو محقق
 لان ظهوره في الجواب بل لا ينافي بين محققين
 في الدلالة على الباطن بقول بعث كل امرئ بعث

عنه ليس الا قوله حجة عليك بعد فحشيه وانما قيل
 الوجوب دال على صحة الحجة ودلالة الدال على كونه
 حجة من ذلك في غير ذلك من احد امر يقول بانما
 الراجح فيه صحة ما قلنا ان يقول بها ايضا لتمام
 ما ذكره من فحشيه من صحة ايضا في دفعه
 الحجة على ما سبق عليه ان صحة الامر في
 الاكابر ام لا فان لم يكن لتمام ما ان الامر موجود في
 الامر

فما لم يثبت من القانون بانما لصحة له في الحجة ان
 ان الامر من الامر في كل ما تم على مطلقا صحة لا يعمد
 لتمامه عليها في الحجة في حجة في حجة في حجة في حجة
 كونه من لتمام رفعه في الحجة في حجة في حجة في حجة
 كان في حجة في حجة في حجة في حجة في حجة في حجة
 الحكم على ان الامر في حجة في حجة في حجة في حجة
 الحجة في حجة في حجة في حجة في حجة في حجة في حجة

حاشا لكم في ما ذكره من اء بعد قوله في حجة في حجة
 ارفش الى انكم اء وكذا قوله في حجة في حجة في حجة
 بعد قوله في حجة في حجة في حجة في حجة في حجة في حجة
 بعد ائيل من هذا الكلام ولا يخفى عليك انه لا فرق
 في افادة الامة او الحكم السابق على ما بين
 كونه مطلقا كما في الامة في حجة في حجة في حجة في حجة
 انها من اء في حجة في حجة في حجة في حجة في حجة في حجة
 او كذا

او مطلقا على رفعه على ما بين حجة في حجة في حجة في حجة
 كما في قوله في حجة في حجة في حجة في حجة في حجة في حجة
 فحاشا لكم في حجة في حجة في حجة في حجة في حجة في حجة
 والراجح من حجة في حجة في حجة في حجة في حجة في حجة
 في حجة في حجة في حجة في حجة في حجة في حجة في حجة
 او كذا في حجة في حجة في حجة في حجة في حجة في حجة
 من ان في حجة في حجة في حجة في حجة في حجة في حجة في حجة

ان الدلالة المبرزة ان كنت بمعنى شدة الى المخرج
من اللفظ ووضوحه في هذه الحكاية بعد جملها وان
يقطع بعد لان جملان في اللفظ جملتان متاخير
معمود في اللفظ والآخر في ذلك في حس التوازن الحقة
التي تارة الخمس من حيث شغل اللفظ بعينه
ان لا يكون عبارة ولا قول ان اللفظ ان كان
من حيث الابداء الخاصة كما في هذا من اكثر ولا بد
من المعنى

من شخص الدعوى بغیر لعبه لان اياها لعبه
فیرسفته وان كان من حيث يجوز بعض الامم ان
يلعبون بغير فياذا كان الحكم برب ورجاء واولا
الخاصه فياذا لم يكن كما في وقتل الدعوى
التي تقتضي الامر برب ورجاء لم يكن المتعلق بغيرها
وجب اذنب لان اللعب بات باسرها و
عقبه بغيرها من حيث هو مقتضى

فیما ذکر من حیث احصل الشرح فالامر الاول فیما لا یقتضی
رجوع حکم سابق علی حکم لاحق حکم سابق علیہ ولا یقتضی اللاحق
لانما ینقوله فیما لا یستلزم ازیم علیان لایستی
فی العبادات موزع مقتضی الامر بما یریدنا بموجب
الاعتدال و یفرق بین الامر علی کثیر الثابت بالاول
علی کثیر الثابت لبعض المذنبین فارق خلاصه لانا
نقول فیما لا الامر الاول فی العبادات تشیع حوز
اولی

استجاب فيها بحركة اليد فيها رقيقة من حيث
اليد على شريحة فافاضه ودرجته فيها حتى يكون كماله
والدرة رفق تلك الحركة وسوقه لذلك من حيث
الامر والحق فليعتبره محل الزرع اتحاد اطلاقا وتقيدا
كما ترمي اليه الفضل الحمى على سائر المصنفين
عما استدل به الاتفاق على عده بقول المولى العبد
افض من الجسد المكتف فانظر في الوجوه

سبق المحققين من المخرجين من الخارج من محل البحث
 لان الحكم فيما اذا استمرر والامر من غير طلاق ^{نفسه}
 وفي المثل المذكور يتعلق بمطلوب المخرج والامر ^{نفسه}
 شبه الذباب فلا تفرق بين على الوجوب في المصداق اول
 يمكن ان يكون مراد من خلاف الموضع هو ان الامر ^{نفسه}
 لا يكتسب ابر بالاسباب والذباب ليس من المخرجين
 وليس المخرج من الموضع فلا يبر بالذباب ^{نفسه}
 مورد

مورد في مقتضى الحاجة في نفسه لوروده في مقتضى خطه الاول
 فيد وجوبه في مقام كونه مخرجا للذباب ^{نفسه}
 انما يستلزم حصول وجوبه من محل البحث اول
 الامر بالمخرج من حيث فيه وجه الاول ما عرفت من ان المطلوب ^{نفسه}
 نفسا هو الذباب ويكون المخرج مطلقا لغيره في الذباب
 كونه مخرجا في ان يكون المطلوب ^{نفسه}
 حكمه هو اتصال الذباب من باب وجوبه في الحكم

التي على وجه آخر في كتاب المصنف استار
 من ان المطلوب هو مجموع المركب من المخرج والذباب
 وفي اعيان الوجوه وانظر في اوطارها في مثل ان محل قول المولى
 على الاول يمكن ان يتجوز به بان يخرج عن محل البحث
 لان المخرج للذباب ^{نفسه}
 وجوبه والامر بالمخرج لا بد ان يكون للوجوب ^{نفسه}
 وجوب الوجوب يقتضي وجوب كل ما يخرج ^{نفسه}

يرفع الباطن فيقتضي وجوبه في ان الرفع هو ان
 الرفع وان حكمه الوجوب في فلاحه ^{نفسه}
 استمرر والامر من غير طلاق ^{نفسه}
 لما افاده المصنف وعلى الوجه الذي لا يكتسب وجوبه ^{نفسه}
 لان من يتعلق بالمخرج والامر ^{نفسه}
 بالمخرج فيقتضي وجوبه وجوبه ايضا تغيبا للوجوب
 لا يحكم كما افاده ما عرفت في الوجه الاول ولكن الوجوب

يعني يجوز ان يكون كما اذا قال بعد اني من جنس الانسان
 بعد اني من جنس الانسان كما اني من جنس الانسان
 كما اني من جنس الانسان كما اني من جنس الانسان
 ذلك انما هو لغيره كما في الامور التي هي
 او تسمى بالامر في سياق هذا الكلام
 في افادة الاباحة ويجوز ان لا يكون متوقفاً
 شي من زمان او مكان او وقت بل هو حكم سوا ذلك

الامر

في سياق التكليف بغيره كما ان اذ قال التكليف
 الصلوة خمس فظهر ان من يتركها فيكون
 اقله او يتركها فيكون من غير الامور
 هذه الامور الصلوة او غيرها كما ان الامر في سياق
 الامر بالصلوة ان في سياق الاباحة او غيرها
 الذي معنى من الامر بغيره كما ان اذ قال
 واذكر اسم ربك فظهر ان من يتركها فيكون

قول اولي بعد اني من جنس الانسان
 يكون انما هو في سياق التكليف بغيره
 ولا يخفى عليك ان الخالف في المسئلة الاولى
 على ما ذكرنا من ان الخالف في المسئلة الثانية
 الخالف في المسئلة الاولى على ما ذكرنا
 وينبغي بالوضع الاول كما عرفت قوله علم ان الامر
 هذا امر في سياق الامر لان الخالف في المسئلة

او قال من جنس الانسان فظهر ان من يتركها فيكون
 يعني من جنس الانسان كما اني من جنس الانسان
 المذكورة او كما لا يلزم ان يكون كما في الامور
 كما اني من جنس الانسان كما اني من جنس الانسان
 جانبك وتوضاه او كما لا يلزم ان يكون كما في الامور
 بعض كما اذا قال جامع في جنس الانسان
 ثم وتوضاه او كما لا يلزم ان يكون كما في الامور

الامر

وعلى القول لا فائدة لما فيه من كمال الحقيقة غايها القدر
 قوله بمران مرادهم في الدلالة الوضعية التي هي في محل
 النزاع في مسئلة قبل الخوض فيها من جهة الاول حيث
 الدلالة بل هي في الدلالة الوضعية والاولى قولنا بسطرة
 منهم ان مرادهم في الدلالة الوضعية لفظهم بل هو كقولهم
 ليس على معنى محران هذا الكلام في كل ما يصيد يحصل
 بل هو كقولهم في قوله اجبت عليك طوبى لك انك

اذن

او محران كما في الجمل الخيرية المستعينة الاكابر الطوائف
 لمدارها المانع هو ان حقيقة جوب استا مروه وكذا الجواب
 فعل الجلب هو جوبه ويطلق اومره او كمراد من دون فرق
 بين ان يكون الدال عليه حقيقة فعل اخرى حقيقة او محاربا
 لوضع ان يقال لامة او السكندر ليس له الفرق بين حقيقة
 اصل الدلالة الاكابر او الجمل الخيرية الدالة عليه ثم لم
 الفرق بين قوله فليقيم القاضى للصلوة قضا بها على

وقوله القاضى لما يقيم قضا بها على ادائها في ان الاول
 يدل على انه لو ثبت بل بما هو السكندر ليقال به دون
 لعدم الوضع خرج عن طريق النضاف بل هو كقولهم الا
 هو كقولهم ليقال لفرق في لفظه بالاولى لولا ان بين كل
 صيغة افضل حقيقة في الجوبية فيدل على جوبها او جوب
 وان يستعمل في الذب لانه لا يدل عليها ولو لم يمتنع
 عند فنيكس الا في مثل على الاول او الثاني في محتمل

في الجواب

في الذنب ودون الجوبية بل هي في الفرق في حقيقة
 في الاكابر بين كونها حقيقة في فعل على الاول او الثاني
 وبين كونها زائلا مثل غيرها في غير الفعل بل هي في الدلالة
 على حقيقة الاشياء في رتبة تقدير الاول من غير فرق
 ليس الا اطلاق لفظه كما سيجي في لفظها ان لا
 على الدوام من حيث اطلاق لفظه حيث الوضع كما يتم
 كثير منهم فلازم عليهم ان يسموا الاشياء كالمعنى في الكلام في

في تقضا إطلاق وجهه ليس على إطلاق الشراك
 وان اقول بقول غير محذو انه من كونه وضع
 وكاشف عن قولنا بل ليس ايضا ولا على غير
 العلم كعلم ذلك وان دلت على ايضا ان وجهه اقر
 قوله ولانه كلام الخ اقول هذا هو الوجه في من وجهه
 وهو في الدال ليس هو في ضعف الامر كفضل كونه الالهية
 لا المادة فيها لانها مصدر مجز عن العلم من قولنا
 الدال على

والاعلى لغيره من حيث هي انا كما هي الحكي ووجهه
 ولا على كيك معصاه لانه لا ينبغي الكلام في الدال
 على الموهبة كونه لانه الدال على الطلب او كونه
 به كما في وجهه بل لانه احيانا كما في غير ما يدل
 عليه من المواد الدالة عليها مع ما كما الطلب والادراك
 او كما في كونه كونه لانه الدال على الطلب او كونه
 وهو يدل على المصدر مجز عن علمه بل في مصدره قوله ان

من المواد الخ اقول هذا هو الوجه في ان ليس في دلالته
 المادة ولا كنهها الفاعل غير انه هو قولنا في علم المراد
 بالمراد الفرد الواحد الخ اقول هذا الوجه الثاني من وجهه
 وهو في المدخل اي الموهبة كونه
 حصول الدال على ما لا يحسن ان يمكن له حيث فيها كل
 المعين المذكورين لهما ولكن المراد في هذا الوجه ليس
 الوجه الاخر ثانيا ذكر كونه لغيره من كل من المعينين الثاني

الوجهين من المعينين الاولين لانه لا ينبغي ان كلي وكذا ان
 المعينين الآخرين لهما موهبة في المقامين واضح وبين معنى الاول الثاني
 عموم وجهه من طعن في الخاص بل معنى الاول لانه كلما تحقق الاول تحقق الثاني
 ولا عكس الاجتماع معنى الاول الثاني في معنى الثاني في الثاني في الثاني
 والخاص بل معنى الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني
 مع المعنى الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني
 بتامين كلي ايضا لان الوقفات يفرها بعدد الافراد بتامين افرادها
 وبين معنى الثاني لهما معنى الاول لعدم وجهه حيث هما في بيان
 الافراد بعدد وقته واحدة وافراد الاول الثاني في الثاني في الثاني
 لهما في الثاني في الاول في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني

بالمراد الى آخره ذكره
 صريح لما افاد به شاهد ان لو كان
 الامر كما تنظر بفضل قدس سره كانت هذه المسئلة من تفرعات القول
 يتبع الامر بعينه واما ان لم يكن كذلك فمحمض بالظاهر من هذا القول دون
 القائلين بتعلقه بطبيعة لا نهتم بقوله بتعلقه بل في حق شيقوا في تعلقه بالمراد
 او لا سامع ان هذا بحث يقع بين كل من القائلين بتعلقه بما ذكره
 قطران هذه المسئلة مستقلة تتحقق مع كل من القولين فيكون البحث
 عنه في هذه المسئلة بوجه واحد ليس كبره في الدفعة والصفات وهذا
 ينفع الخ توضيح ذلك ان يقوم قدما نحو البحث الاول في
 مستلكن الاول في ان الامر بل بعينه المراد في الاستدلال
 منها وحاشا في احوال الاشياء في اي بحث يتعلق بطبيعة المراد
 وحاشا في ايضا على قولين ليس شيء من احوال المذكورة في
 المراد



المسئلة الاولى لاننا نرى في القولين المذكورين في الاشياء بل في جميعها
 مع كل منها كما ذكره وقد توهم المحقق المذكوران لانهم يقولون بالمراد
 بالمراد لان يخرج من المراد حقيقة بوجه ما في قوله بالمراد القول
 بالمراد من القول بطبيعة فلهذا اردوا على المحققين بالمراد من الاشياء
 بين قوله بالمراد في المسئلة الاولى وقوله بالمراد في المسئلة الثانية
 وهو واضح لغير ذلك كما افاده وكونه يخرج من المراد حقيقة بوجه
 لا يتوهم لمراده فردوا لانه لا يكون من باب المراد في المراد حقيقة
 باحد الوجوه بل هو كذا في البعد كما اذا قال جاني رجل رجل
 ورجل او اتى رجل رجل ورجل كذا فافانها فيكون المذكورين
 هو المراد في المراد لانها في غير الاشياء في المعنى بل في المراد حقيقة
 بان المراد جاني في الافراد المذكور لا يتوهم ذلك كما عرفت وان

القول المذكور لا يحل القول بعينه بل انما هو مقتضى ما توهم كما
 ولاننا في ذلك الخ صريح ما افاده وهو ان
 يختلف في مقتضى المراد بطبيعة من حيث هي او من حيث
 الخارج بالوجود ان قلت انه الجواب بالمراد كما هو من حيث الحقيقة
 او بالمراد انما هي ان قلت انها في الحقيقة كما هو من حيث الحقيقة
 الاول ليس المقصود من المراد بطبيعة بل من المراد في الحقيقة
 عنه وعلى ان لا يترتب ذلك على عدم المراد في الحقيقة انما هو
 الخارج في المراد انما هي كذا لكن مجرد عدم الحكم على شيء من الاشياء
 في وضع اللفظ بانه مضافا الى ان فرضه لا يستلزم الاستدلال
 احد من بعينه بل معناه في وضع اللفظ كما هو مقتضى القول بالمراد
 لعدم لزومه كذا بل اللازم له اصدار الامر من المراد في المراد حقيقة

هذا الوضع لما يقتضي الاطلاق لا الدلالة على احدهما معينا
 انما فيمكن الحكم في الخ لغير وضع لان الجواب الاول
 لما لا يمكن احراره في الدليل حتى يتم الاستدلال به وهو كذا
 في هذه الامور من حيث حقيقة الامر لا بعينه في المراد حقيقة
 مجرد تجريده لا بعينه في عبارة الدليل وهو كذا في المراد
 مستد الى الدليل فلا يثبت في اقام الدليل وعلما ان
 الضد في كلامه استدلال الخ هذا العمل لا يحل في المراد
 ترك الضد من ليس بغير الفعل الضد انما هو كذا في المراد حقيقة
 الى الصواب في بعض الامور من جهة وجوبها في جهة
 وجوب تكراره فان مقتضى وقوعه على بعض الوجوه لا

حيثما لا يتفكر عن وقوعه يكون من المقاربات لكن المستبعد ان يعمل
 كما سنده ان اراد الله تعالى ووجهه في مطلق الخ وضعها
 لما ذكره ان استبرأ من الله عند طلاق وعدم التمسك به كما لو كان
 وضعها للدم ان يكون قوله او غيرها من او راد اجازة وضعها
 افر غير وضع المطلق كلاهما طلاق المقتضا صراحة الذوق
 والوجدان المعين فحين كون رب طلاقا وهذا هو
 لا يستقيم على هذا الخ وقد توهم لمسات بين افاده
 انفس ان عدم تفككا كما هو المطلوب يستلزم اخذ احداهما وضع
 وما افاده هناك ان عدم تفككا كما هو المطلوب جواب ارادة
 احدهما فان لم يكن التمسك بعين ان يكون المراد من وقوع
 بعدم المقاربات بين عدم تباين في موضع شيء وان لم تفك

عنه

عنه وكتبه في الارادة كما اذا صح بالبرهان التمسك به افضل مرارا اذ كان في
 في المراد ان لم يكن داخل في الموضع له تلك المرة فان عدم دخولها في الموضع
 لا ينافي دخولها في الموضع بقضي التمسك به بعد العمل مرة او طلاق حيث ان
 المطلوب هو وجوده في وقت التمسك به في وقت تفككه عنه احد الطرفين من المرة
 التمسك به فاذ لم يقيد بها في قضي ارادة الاول والثاني بها لا لزوم
 فقضا عليها الجالس لان شرط المرة التمسك به ان يقربا رز عليها ذلك
 فقضا عليها فكلاهما مخالفا لمقتضى الطلاق فحينئذ لا يجب ان
 يؤخذ به اما في هذا الموضع الخ ما ذكره طائفة
 لا يقتضي في هذا الموضع من حقيقة لان ما ذكره المعترض من انما قصده
 ما يبدل الافادة القدرية كدور الدلالة على المرة من حصول استئصال
 بالتمسك به حصول الاستئصال عند التمسك به حيث يقتضي من المرة التمسك
 نفسه وقضية من حصوله بالمرأة الثانية والثالثة بالتمسك به في غير الموضع

ورد

العضدين ان يقولين متفقان على حصول استئصال في صورة التمسك
 بالمرأة الاولى انفسها كما هو على القول بالمرأة او حتى يقتضيها للطبيعة
 كما هو على القول بالمرأة لطبيعة المرة الثانية حيث لا يخرج عن
 القولين فذلك صحيح انما يقول بالمرأة واما في الجواب
 الخ فهو الجواب المعترض عن غير ارضاء عن بل العضدي
 بان هذا التعديل يصح ان يحد المرة في كلام قائلين بها على المرة
 بشرط لا يفسد في كلامه يدل على تسليمه لهذا الجواب حتى يرد ما ذكره
 طاب ثراه الا ان يريد ان ليس لاحد ان يحد المرة في كلامه
 على ما ذكره لما ذكره فيقول ان خطيب نعم يرد على ما في حصول الاستئصال
 في صورة التمسك به في المرة في كلامهم على المعنى المذكور ان صح
 منع الدلالة عليها بهذا المعنى في ثابت الوضع للطبيعة كما
 يستفاد من المعترض على تقديره كجهد المراد ان الوضع المرة لا يربط

رد

رد

المر

من حصول ذلك عند التمسك بها كما هو قضية غير ارضاء ولا
 والجواب ان ارادوا الخ ان ارادوا ان العدة التامة لجميع مقتضى
 والشرط عدم المنع للمناسبة منقولة لا طراد الا شرح كونه مقتضا حيث لم يثبت
 مانع وان ارادوا مقتضى من من بطلان المار بمقتضى التمسك
 اوصف على كونه مقتضا كما في منصوصه فان السها من قوله
 لا تدرى بغيره كما به انفس كما يقتضي الحجة لانه عدل انما نعم
 التمسك بالمرأة الى الطوارى في مكانه منصوصه على وجهه في قوله ان
 الى في اثبات العدة يكون مطلوبة كمراد في صورة التمسك به
 حيث يجب ان يكتفى بالتمسك به في صورة التمسك به من المرة لا يكون المطلوب
 الا جميع فيكون مطلوبة كمراد على وجهه في التمسك به فلا ينافي
 ما ذكره الخ ان المصلحة ايضا لا تدل على صحة من حيث
 بتدل على طلبها من حيث الوجود لا سيما في المطلوب كما في المصلحة كما

في

مضاف این طلب زکما منظور فی الاول مقتضی دلائل طبیعه و الحاد
ان منظور فی ثانی لک اگر نعم لطیفان مستحقان بحدیث بی
بناصل علی سچی بن طلب الامر ان الاول مستحق بحدیث
مستحق طبیعه و ان کمال تباعلی و الاعلی الامر یجابیحی فی
نشد رتبه الطول نسخ لا یخفی فی الاستدلال بالانسان
لانه ان لم یعلق حکم طبیعه لایزید لعل براس حدیث بی امکان طبیعه
در حدیث که نه بعض بعض افراد و قدران بقول بحدیث حدیث
لک چنانچه بقول بقول الطریق بحدیث انها چنانچه بقول افراد
و لک اما کس شخص طبیعت حکم طبیعه تا حدیث و الامر و ضابطه
فخ ان امر مستحق بحدیث حدیث بی غیره و بحدیث افراد و لک
وال طلب فی مضافا لانه لعل بحدیث لک مستحق بحدیث
مره ظم بحدیث ارشادها بعد از ان بحدیث عدم ارشادها بطریق

الشيخ في غير مختار، والكل كما تصاب بالبحر فعلقه لا يعلق
المرء فلم يحرك بعد إلا أن يبرأه من مقتضى إجماعكم فلهذا تصاب على
المصنف إلا بما حيث انفصل فيه بين أكثر في المنع أكثر في مقتضى
نعم حتى على ذلك القول بطور لا والآخر ثم القيد بالبراءة فانه ظاهر في
مطلوبه المطعنه من حيث هي غير مطلوبة بها في معنى كذا وكذا فلهذا
فيمنع ما ذكره ولا يذنب عليك أن مراده من قوله ولا يقع
بعض المطبق الشيخ في بعض المطعنه لا في بعض المطعنه لا في بعض
لقية على المطعنه لا في ذلك كله وفضل لا في بعض المطعنه لا في بعض
الكل لا في حكم الصريح فيقول المفسر في حصول فزاد من هذا
لكن لا في المنع يمكن أن يقال أن هذا التحذير الدال على
وجوب الأمر لو كان السؤال على مرادهم من قوله ما استطعتم الذي
أدبوا استطعتم لا ما أوشموا فليعلم أن مقتضى الأمر

لا يجب بالاحتساب ، ولا فرق في ذلك بين تغيير المدة بناءً على الحقيقة
من عدم حصول الاستئصال بالزيادة على القول بالبطء وازالة المدة لا بشرط على
القول بالثبوت بين القولين متباعدة سواء حضرت المدة بالدقة أو بالقرينة
بإدخال العلم بحصوله من الدين في الدين أو إدخال العلم بتغيره في حصول
الاستئصال بالزائد البعده على القولين ان حضرت بعينها في حصول
على القولين ان حضرت بالمعنى الاول وكذا لا فرق بينهما في صورة ان
بالزيادة على المدة وقعة بناءً على تغييرها في مدة في حصول الاستئصال بالجميع
لما فيه من شرطه وانما اذ عرفت بشرط لا يخفى صحتها لما افاد
ان عيب المدة بشرط لا يتصور بوجه الاول ان المدة مطلوبة وازالة المدة مطلوبة
والثاني انها مطلوبة بشرط عدم الزائد والثالث ان المدة مطلوبة وازالة المدة مطلوبة
فصل الاول تحصل الثمرة بين القولين على تغيير البعده بالعلم في فصول
الزائد على القول بالمدة مدته محتملة لانه لا يخرج على عدم مطونية الزائد

وكون القول بطبيعة كذا على الوجه في الحصول التمثال في المرة واحدة
 على القول بطبيعة دون الفرد وعلى الثالث ان حضرت ابيد على المعرف في
 ادخال ما لم يعلم ان من الذين في الدين الفثرة بحيث سار لمحض الزائد على تقليد
 الا انها على اعتبار التثنية وعلى الآخر فالتثنية الى ولائها الا ان كانت
 بالمعنى الآخر فالثرة ظاهرة من عدم حرمة الزائد على اعتبار حرمة على الآخر
 وان حضرت المرة بالفرد الخ لا يخفى انه على هذا التفسير
 المرة على المعنى الاول يحصل التمثال على القولين فيما اذا وقع بالزائد
 على الفرد وقعة واحدة اما على القول بطبيعة فتحققا في ضمن حصول من افرادها
 على القول الآخر حصول الطول ايضا من حيث عدم ما يراهم حصول فان جمعة
 المطلوبة لا يراهم في المطلوبة فقلب عليها فيحصل التمثال بالجميع كما عليه
 في المثال الظاهر على هذا القول وهو اربعة افراد في المرة لا يراهم حضرت الفرد
 وفرض التثنية بانزاد وقعة واحدة من حصول التمثال بالجميع وفعل صحيح
 بالجميع وان اريدت على هذا التفسير المعنى الثاني فيحصل التمثال على القول

بطبيعة حصول المطلوب والحصول على القول بالمره ثغرا شرطه هو عدم كسرها ما لم يكن
 ان لم يحصل التمثال على القولين ان جريا تحت سائر القولين من جرتين الا ان
 على القول بطبيعة التمثال بمحضية وعلى القول الاخر التمثال بمحضية جرتين
 وان لم يحوز التمثال ولم يقدم الله على التمثال فيحصل التمثال على القول
 وان قدم الله على التمثال فيحصل التمثال على تقديره ايضا فلا يمتنع
 من التمثال ليس على معنى التمثال ان جريا
 الا وهو اني جرتين فيخرج باخر من لغزوين مطلوب موقوف على جرتين
 حيث الواقع فلا يمتنع لانه قد سئل لا محل لغيره فثبت المطلوب
 بغيره اطلاقا او في الظاهر يظهر ان هذا لا يصلح له هذه المسئلة
 والمثل انما ذكره ليعرف ان جريا القولين الالهة
 لكونها القدر المتيقن ولا يمتنع ان يذبح على تقديره على كل حال
 التمثال لانه لم يمتنع لانه لا يمتنع ان يذبح بشرط لا يمتنع
 كونهما يتحقق تخيم لا يخفى عليك ان هذا الزمان كما يجري على القول
 يكون

يكون التحقيرة في الوجوب فليس على القول بكونه تحقيرة في ذلك بل على القول
 بالاشتراك المعنوي واللفظي بين الوجوبين بان القول بالاشتراك بينهما لا يمتنع
 بانماض الالهة او كسرها كما لا يخفى وكذا على القول بانها قد كسرتا فانما بين
 التوقف في حقه للوجوب والذهب المصير الى القول بافادته مرة وجوبا او سحبا بافادته
 كك او انما كك التوقف فيها ايضا وبما طهر ولهذا المورد والوجه
 المراد من التمثال الالهة الالهة لانه لا يمتنع بالاشتراك في تقديره لكونه الالهة
 الالهة على القولين فلو قد على الالهة فاذن قد لا يمتنع على الالهة كما كان
 قضية الاستدلال بها لزم الدور في بيان ولايتها على جرتين بالوجهين
 ولا يمتنع في افادتها اذ لا يمتنع وانما الالهة في افادته بمحضية
 الالهة فثبت بها ولا يمتنع الدور في الموضع من لا يمتنع الدور في الموضع
 فان الوجه المحذور فيها في هذه المسئلة في الالهة فثبت بها بالاشتراك الدالين
 عليه جرتين واما غير مستند لكونه لعموم وجهها من هذه الوجهة الاولى
 كانت في ايضا محل يمتنع خلافه فثبت بانها على اقل اخر والالهة
 ادق لفظا فثبت ادق اعتبارا لانه منها عموما ومن وجه لا يمتنع

كان في الزمان في المثل ب. فيكون دل الزمان كان ثابتا في المثل ب.
 كبريا في الالهة شرطه ما يترتب حصوله لعلقة التوقف في زمانه
 والله اول اقرب الى الالهة لانه لزمه في ذلك ان يكون في الزمان
 من المثل ب. كبريا في الزمان لزمه في ذلك ان يكون في الزمان
 فثبت بان يمتنع في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان
 ارادة الالهة لانه لزمه في ذلك ان يكون في الزمان في الزمان في الزمان
 بافادته الالهة لانه لزمه في ذلك ان يكون في الزمان في الزمان في الزمان
 ان الزمان في المثل ب. اي الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان
 يراد الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان
 في غاية المثل ب. ان الالهة لزمه في ذلك ان يكون في الزمان في الزمان في الزمان
 اخذت العرفية من العرفية لعلقة التوقف في زمانه لزمه في ذلك ان يكون في الزمان
 كك كما عرفت في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان
 ان جرتين لزمه في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان
 التوقف في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان
 كك

وكذلك في العرفية لعلقة التوقف في زمانه لزمه في ذلك ان يكون في الزمان
 الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان
 حجب عرفت في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان
 العرفية لعلقة التوقف في زمانه لزمه في ذلك ان يكون في الزمان في الزمان
 لظهور عدم المجازية في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان
 وثبت بان بعد التوقف في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان
 الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان
 او التوقف في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان
 فانها تقيدها بما فيها من طهارة مطلقا حتى عند تقيدها بغيرها
 الا اننا نعرفها عند اقوالنا من الوضع مع مقتضاها الى مقتضاها
 وظاهر ان التوقف في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان
 مبدل ايضا ان الكلام في الالهة لانه لزمه في ذلك ان يكون في الزمان في الزمان
 كك في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان في الزمان

الجزية المستعرة في معلوم ان دلالتها على الغورية ان قلبها ليست
 من حيث الوضع من حيث الإطلاق لفظا من جهة جهة الإطلاق
 في الكل مما ذكرنا طرأه لا ينبغي تخصيصه بالانزياح بصيغة فعل
 وصناعته ينبغي ان يحل في كل واحد على الوجوب المطبق
 حقيقة كانت او مجازا وقد نظير هذا في المرة المتكررة او في
 اثبات الحكم في حيث لا بد من ان لا يخرج المراد من اللفظ
 قام على الحكم في كل المراتب اربع واجبة وفي كل المراتب كل
 أفراد اجاب من غير وجوب الغورية وان لم يكن اللفظ الدال عليه
 سفيد لما صنعنا اذ لم يكن الدال على اللفظ
 كما في الوجوب اذا استفيد وجوبه من فعل وجوه كما يشهد به
 ان تم الاستدلال بالاثبات فثبت الحكم بالغورية الا ان
 الشرعية وان تم بالدليل العقلي ثبت الحكم بمطلقا كما لا يخفى
 ولو سلم الحكم انما هو اجرت من غيرة افادة لوقوتها

ان لا يجوز

في الموضع

في شرطية كان الا انها سفيدة لشرطية صنعها واذ سفيدة اربابا
 او بغير حصول الاجاب من حصول من شرطية الغورية دون السجود
 وان افادة التعقيب بخلافه لفظا لفظية دون الجرائية
 النسخ اي لو لم يكن ذكر تسليم افادة الا لفظية لكانت
 الدلالة الى الوضع او الإطلاق لجواز استدلال الى غيرة خاصة حاله
 وفيه نظر مع اننا سلمنا ان الاستفهام من النسخ ان
 مراده ان الاستفهام حيث تعدد على حقيقة معينة جملة على
 الذم لجواز ان يكون تقييد الداعي لغيره حتى لا يرد على وجه قوله
 ضقتني من غيرة خلقه فظن ان اظهر الجبين حيث تدرت
 الحقيقة هو الاول يمكن الاستدلال على الدعوى بقوله في
 منجودا بعد قوله او قل للملكة تنجودا لانه لو لا جزم الغورية في الدلالة
 باذنه الى السجود وفيمنع المذمة لكان ان كان ذلك لكان التعقيب
 للوجوب لانه لفظي لا محط ولا يغير لغير الذي قال البعض

الجزية النسخ المحط لغيره ان على جميع الاول باللفظ من غير
 المعترضة انما كان كونه في قدره لبا من المرتبة صنفا وقوة حيث
 يرتب على كل مناس للثواب والعتاب لاخرى مع ذلك ما على قدره ما ربا
 فالباق على المرتبة غير غير الخسائر يرتب عليه واصلها لبيات مرتبة
 الواحد لبيته وذهب بها بغيره من حيث ينبغي انما في مرتبة في غير ما ذكر
 بل كغيره من تجارته فاعلم ان المرتبة بسبب قدره على طرفة تفضله
 من غير خط شي من ثوابه لوجه جارية عن انما بالمرتبة حيث كانت كرامة
 احسنات كلها البعض من غير ان يرب بذلك شي من الذنوب كالله في
 وحقها الاول اقل البعض والاحكام كما افادنا في مع اننا استمر ان لا ي
 فاعلم ان المرتبة لبيته عتاب ولا ثواب ولا طلبة الضرورة في انما في صحته
 باللبس ثم وقد ورد في بعض الروايات ان الخسائر حيث رويها
 فاعلم ان في تمامه وكذا في جميع بيانه وفيه في بيانه في انما في
 في تمامه ومحطت جميع بيانه من لا يرب له بالاولى البعض
 الملائك الاول ان ذلك لبيته في انما في بيانه في انما في بيانه

لا يرد

كمن لا يربك يمكن تمام القول فيها لعدم الفرق لغيره ان كان المنع
 من ان يرتب عتابه ان اراد عدم ثبوته في بعض مصانفها في
 النسخ عموم من الاية يدل على ان مثال لغيره في بيانه في انما في بيانه
 حكمة كونه بالمرتبة في بيانه في انما في بيانه في انما في بيانه
 الامر في كونه في المرتبة ولوراد الاستدلال النسخ ذلك ان مثال
 كونه بسبب لدخول النسخ كل مثله وان لم يكن في انما في بيانه في انما في بيانه
 في اجاب عموم من العبرة النسخ لان كونه في انما في بيانه في انما في بيانه
 لا يوجد من الحكم لبيته اليه انما في بيانه في انما في بيانه في انما في بيانه
 ولا يرب في انما في بيانه في انما في بيانه في انما في بيانه في انما في بيانه
 عموم حيث لم يكن له في انما في بيانه في انما في بيانه في انما في بيانه
 وان لم يكن في انما في بيانه في انما في بيانه في انما في بيانه في انما في بيانه
 لبيانه في انما في بيانه في انما في بيانه في انما في بيانه في انما في بيانه
 الى سبب العبرة ولوراد في انما في بيانه في انما في بيانه في انما في بيانه
 الى سبب النسخ افادة في انما في بيانه في انما في بيانه في انما في بيانه

ثم ما ذكره جرجان في هذا هو محقق في غير هذه النسخة بغير الحق
منها في هذا هو محقق في غير هذه النسخة بغير الحق
فقد ثبت جزمه في غير هذه النسخة بغير الحق
المطوب للبرية عليها ما ذكره في هذا هو محقق في غير هذه النسخة بغير الحق
مراوه انه الما في هذا هو محقق في غير هذه النسخة بغير الحق
فقد ثبت جزمه في غير هذه النسخة بغير الحق
ان الآية في غير هذه النسخة بغير الحق
اول عليه واثمة فان كان مستقرا في غير هذه النسخة بغير الحق
وذكره عدم ترتيب البرية في غير هذه النسخة بغير الحق
فان خطا في غير هذه النسخة بغير الحق
مستقر في غير هذه النسخة بغير الحق
الاجاب وبعدهم في غير هذه النسخة بغير الحق

[illegible]

فصل في حرج الجوز عند الجوز المبرأ من الجوز
المجرب المبرأ من الجوز المبرأ من الجوز المبرأ من الجوز
وقد ذكرنا اننا ان تترك المبرأ من الجوز المبرأ من الجوز
والجوز المبرأ من الجوز المبرأ من الجوز المبرأ من الجوز
فوقه حتى يتجلى فيه قسط من الجوز المبرأ من الجوز
لها فما بالجوز عند وقد عرفنا اننا قد عرفنا المبرأ
في هذا الجوز المبرأ من الجوز المبرأ من الجوز
المتحسين في الجوز المبرأ من الجوز المبرأ من الجوز
الان لا نقول اننا قد عرفنا اننا قد عرفنا المبرأ
اخر الزاوية قوله ولاننا قد عرفنا اننا قد عرفنا المبرأ
صلى الله عليه وسلم في قوله المبرأ من الجوز المبرأ من الجوز
الذي لم يتركه من الجوز المبرأ من الجوز المبرأ من الجوز

عنه فلو كان كذلك لم يستحق بالارادة عليك ان تفسد طهارة قلبك بل لا بد من فعلها
عند تعقيد الغيبة المذكورة قول يستحق بها مطلق قوله ولا يحل ان يفتقر
الاعتقاد بحرف عند وقوعه ولعلك الامانة من الارادة والبرهان عند انقضاء
وفيه ان ما ذكره من التحليل في غير محل الامانة والارادة المستحقة المطلق طهارة
الحال في ثبوتها وطهارة الغيبة في انقضاء حسناتها وحيث انما يدل على خير الارادة
فانما تدل في اثره الموصى بهما على فعله مع عدم حسن والارادة عند انقضاء
فما علمنا انما وضعت ان اراد في قصد المذكور فاعاد طهارة ولا يحل العزم
لوضوح الدليل على حسن العقل المستقر بالارادة حسن ما راجى بناه ولا
الى استبصار بالارادة في جميعها في انفسها صحيح فاعاد انما
تركها انما لا يحل من خلاصه فطهر ان في المذهب وان قلنا
بوجودها لا تترتب على تركها الذم والاعتقاد بحرف كونه كمالا للعبادة بحرف
كونه خافضا وان ترتب لغيره على تركها بحرف انفسها فان لم يكن فيها
وجه لغيرها ووجه ظاهر مما ذكرنا سابقا وان لم يسم بغيره فان لم يسم

وكتب المحرم ويؤمن عدم ذلك المحرم متوقف على عدم الدول ولا بد
 من ذلك في وقت شرعي فلهذا يختلف الدين ولا يجوز أن يكون
 فانه يروى أيضا في الزيادة على بعض الأطنان من أن الجور وعدم
 راجع إليها تحريم لعدم كونهما متجانسين في الجور
 إلا عين في عدم الذي يروى عدم أن كان الجور لعدم
 إلا أن لعدم لازم لغيره في أن الوقت كونهما في قيام
 بغيره من حيث عدمه إلا أن لا يخفى في دول لعدم الذي فلا يقدر في ذلك
 بغيره في الجورين أو في الدول في فرض الوقت في عين عدم
 الآخر وعدم عدم الأول أيضا كما أن جوره في الدول متوقف على عدم
 الفقه الآخر لا شاع جماعهما كعدم عدمه متوقف عليه لا شاع
 مع جوره في الدول لا جماعه لعدم الدول في مع جماعه عدم عدمه
 لا شاع جماعه في عين

اقلى

الحجب مبنى على ان حصول ترك الحجاب كحصوله بان كان الحجاب
الواجب لغيره بان جاز الحجب مع تركه من الواجب لا يصح وجوب
المقدم او تركه انما يتصور تركه لزاما للوجوب وجوب عدم تركه للحجب
والا لم يتحقق بدونه فلا يكون مقدمه لعدم جوبه ولا يخفى وانها قد تقدمت
الترتيب مذكورة في هذه الاصل غير مقتضى وجوب جواز الوجوب لغيره
الاجتزائي وان الاصل بانها تقييد فصيحة تركه لغيره لان الوجوب
احد افراد الوجوب لغيره من ذات مكان حصوله لانه بدونه لا يكون له حقيقة
المحصل اليها انما يكون المحصول اليه كانه اذ لا يحصل سببا لتركه فذا لم يكن في
مقتضى تركه لغيره من وجوب تركه لغيره من وجوب تركه لغيره
لا يقتضى الا وجوب تركه لغيره من وجوب تركه لغيره من وجوب تركه لغيره
بالوجوب والاصح ان الوجوب هو الجواب اليه كجوابه عما سأل به لتركه لغيره
او كماله لغيره اذ لا يستلزم سببا لتركه لغيره من وجوب تركه لغيره من وجوب تركه لغيره
مصدرا الى قول جزمه انما لم يطل ما لم يمسس اذ لا يستلزم سببا لتركه لغيره من وجوب تركه لغيره من وجوب تركه لغيره

الاخر والا فالعرف بين القامين وفتح الحين لينة الى تركه اجماعا مقدره فلو كان
فحجب وان لم يكن سببا لينة الى تركه اوجب مقدره لزام ولا يحكم الا اذا كان سببا
في دون فانه لم يكن سببا لا اذا قصد به احكام فان لم يقصد به احكام حرام لم يكن
مستوفيا لان ما لم يقضى به حرمه في مقدره حيث المقدره الا اذا كان مستوفيا
ولانه باجماع اجماعا حراما مختلفا فهو لكن بالعينه مقدره حرمه
الاولى على مقدره المذكر فلهذا على هذا التفسير كون كل من لم يكن سببا
لترك الاخر وعدمه سببا للوجود الا ان كان منزها لخاصة لاس سببا في تركه
الوجود في نفسه ثم في مقدره احكاما في مقدره احكاما سببا في تركه
شي من تركه اجماعا اجماعا في تركه عدمه وان غايته في الباب لائق فلو كان
حقيقه كان غايته في تركه عدمه ثم ولا يترك من عدمه الوجود والابق على
سبب حقيقة الابق على الابق في تركه من حيث ان تركه تركه
الابق على سبب اذا كان تركه حراما كما في سبب الا في سبب تركه
اما في القول بوجوبه في تركه اوجب فلهذا على القول بوجوبه
خاصة لائق في تركه سبب تركه عدمه الوجود اجماعا

[illegible]

[illegible]

الحمد لله

الرجوب علیکم ویرتقد ملاجوب اولور وندرا کوشید ادا وندرا
یضرب و باب حرکت سید الاحرام اوقصد بقوله لب فی قوله
و کذا یضرب کذا اولور و جملته جریما فی لای یقتضی الا بضم الهمزة
او اشغ غنض لایا حیت عدم غنض الیخ و الحان فی قوله و کذا
لقد تم فی التعم اللی الخیر فی عدم لزوم فضا که حکم علی منیا عدم
تتراکما فی التعم فی کولی تسلیم لایا حیت فی التعم فاما لایا
فانه لایا حیت تسلیم و عدم التعم که حقله ادعا و قمع کانی الحاکم
من التفریق منیا بیا چار علی اصد و اول علی الا فر لایا حیت تسلیم
العاوی حیت لایا حیت فی التعم لایا حیت کون مدرک تسلیم فی عدم
مکان التعم که حقیق فی حکم جریان حکم لایا حیت فی لایا حیت
که لایا حیت علی بعض الا طایف و کین دفعه الیخ تسلیم لعدم لایا حیت
و عدم تراکما فی التعم لایا حیت فی لایا حیت لایا حیت فی لایا حیت
لایا حیت لایا حیت لایا حیت لایا حیت لایا حیت لایا حیت لایا حیت

[illegible]

22

و برضه محرام فانی است ترک لذت و کسب ترک لذت فانی
الان افضل رفع ترک و لذت این بعد دفع اعتدایه از کسب و رفع
کمال احسانه بوجهین الاول از عین ترک محرام و ثانی از کسب ترک
عین احسانه ثالثی راجع الی مصلحتی تقریبی از لذت و کسب
فی فخر و اما الاول خدا فانی جوارحه نعم فانی از عین از عین از عین
این ان الهی عین رفع افضل و اما علاقه با عین و اما الهی عین
المقارن له فلا مصلحتی از عین به مقارن لذلك الکسب شی اول
ان و ذکر فی غیر شریعت ان عین رفع بعد کسب است مالم و کسب
محرام عین ترک غیر مقصود و اما از عین لذت و شی اول کمال و اما
من کسب و یا لذت عین رفع کسب است کسب است عین از اول
ترک لذت و ثانی ترک لذت و اما جوارحه نهایت ان لم مقصود و اما
عین لذت که فانی عین وجود و عین فانی فانی عین عین

يعلم ان الله تعالى في حرمته غلما لانه عايش الالم في حرمته اجزاء هذا كما يشاء
مضافا الى حرمته ان ذلك حجب اوسع من الحجب العتيق لشكك انه لا شك في حرمته
مع عدم العقد لعدم العلم ايضا وانما لم يرد عدم العقد كما اذا علم ان بعض الحجب
يعمل حجابا اجزالا ولكن العقد يعمل الحجب اوسع فمؤثر مختلف والشكال في ذلك بعض
الى حرمته ايضا لانه اعاشه على الحرام وفيه اقصى الى البر منوعة ولا ريب ان يكون
السفر الى حرمته الحجب من حجب الحرام من احوال حراما وكذا الجلبان في الحرام
وان كان ترك الحرام عقدا فبغيرها فهو ليس الى الله تعالى في كونه اعاشه على البر
فيتمتع فيكون برائيا عليه كالحق في التمسع اذا روي الحجب
الموقت في حرمته بعض الحجب لانه لا يقطع الى حرمته الحجب من حرمته
مقدرة تامة لعلوية دينها وجوازها واجلها في حرمته الحجب من حرمته الحجب
الموقت من حرمته الحجب من حرمته الحجب من حرمته الحجب من حرمته الحجب
الا حرمته حرمته الحجب من حرمته الحجب من حرمته الحجب من حرمته الحجب
والا كان الحجب من حرمته الحجب من حرمته الحجب من حرمته الحجب
المنفي ولو لم يكن الحجب من حرمته الحجب من حرمته الحجب من حرمته الحجب

[illegible]

وفي وجوب ولاد حق فائدة الممكن في تحديد فيه عند الوقت وجوبه
 ولو قبله زمانا في مقدمه الارز المكلف بالجل حال صدق قوله
 فان المكلف ان تقع قبل الوقت كمثل ان المكلف حال مكلف في
 صدق المكلف ووقوعه كونه من مقدمه عند وجوبه ولولا ان في قول الوقت
 وهو غير ممكن فيه زمانا كان حرجا شديدا بخلاف ذلك ان المكلف بشرط
 ما ثبت فان تحقق حال عدم تمكن المكلف في مقدمه وجوبه في المزدوج فيبقى
 وجوب مقدماته المتقدمة كالسج فان وجوبه بشرط ما يتطرقه تعطى فان
 حصل حرجه الوجوب عند وجوب الوقت في حصوله الوقت وانما المكلف
 عليه هو الترابي اي السج ويدل على الاول قوله في وجوبه ان السج
 استلزم قطع اليد عند فعله شيئا اخر وجوبه كالتقطع وعلينا قوله
 قلنا ان السج شرط لوقت فدل على تقديره ان السج بالاجرة فان وجوبه بشرط
 الاستقطاع فيبقى وجوبه وانما مقدمه كسواء الزاد والاصل ولا يخفى وجوب
 الوقت وقطع السج وسواء ذلك وانما مقدمه فان الوجوب بشرط ما لا يثبت

[illegible]

[illegible]

TYO

TYE

222

223

٢٧٩

٢٧٨

281

280

٢٨٢

٢٨٢



